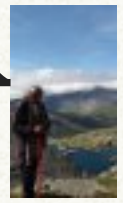

حزام الجوع يتسع : هل يطرق الجوع أبواب العرب عام ٢٠٠٠ ؟ .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ٣٣، الأثنين ٢٤ ديسمبر ١٩٨٤. باريس، ص ص ٢٧ - ٢٩

الجمعة 29 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

حزام الجوع يتسع

هل يطرق الجوع أبواب العرب عام ٢٠٠٠؟

الجوع الذي يطرق ابواب العالم العربي جغرافياً اليوم يهدد بان يطرقها، فعلياً، في خلال السنوات القادمة. ان نظرة، ولو سريعة، على الوضع العربي عام ٢٠٠٠، تكشف عن صورة سوداء الى حد ما خاصة بعد تراجع فعالية البترول وصعود فعالية الغذاء كسلاح سياسي.

بقلم: مصطفى نور الدين عطيه

تعودنا مناقشة مشاكلنا العربية بعد ان تكون امورنا قد اقتربت من حدود الكوارث، فلا اعددنا لها العدة، ولا تصورنا لنا منها مخرجاً. اختلفنا فيما بيننا حتى التقاتل حول مفاهيم الوحدة والاتحاد والقومية، واقمنا خلافاتنا على اسس تصورية، وايديولوجية وفلسفية... واصبحت الأسس العينية التي تجمعنا كالتاريخ المشترك او اللغة المشتركة او الثقافة المشتركة، اصولاً غير كافية تجمعنا للوصل لتصور يمكن وضعه موضع التنفيذ. بل على العكس هذه المفاهيم نفسها استخدمت للدلالة على انه لا يوجد قومية عربية، بل قوميات، ولا يوجد شعب عربي، ولكن شعوب وتمادت موجات التفلسف المسيس لتقسيم كل شعب الى ملل ونحل وسلالات وعروق...

الخ.

وواجهنا العدو نفسه منذ قرون وما زلنا نواجه احفاده وصنائعه، فلم يكف ذلك لنبذ النظرة الفلسفية الصورية والتمسك بما هو ملموس ومعاش. وبعد... فهل يمكن ان نقول ان مشاكل التخلف والتبعية التي تجمعنا، والجوع الذي سوف تواجهه شعوب عديد من البلاد العربية كافياً كمحور لطرح قضايانا العربية من جديد على بساط البحث؟

ان الاختلاف والتمايز بين البلدان العربية يتبدى في مجموعة من الظواهر الجغرافية والسكانية والاقتصادية. فمساحات البلدان تتفاوت تماماً فيما بينها، وكذلك سكانها والأنشطة الاقتصادية التي يقومون بها ودرجة تطورها. فثمة مساحات هائلة تخص بلدان مثل السودان والجزائر والسعودية وليبيا ومصر وموريتنيا (بين مليون ومليونين ونصف كيلومتر مربع) ومساحات شديدة الصغر تجمع البلدان الأخرى (بين ١٠ الاف و٦٣٨ الف كيلومتر مربع). وثمة ٦ بلدان يقع سكانها بين ١٠ ملايين و٤٥ مليون انسان و١٤ بلداً سكانها اقل من عشرة ملايين وحتى ٢٦٠ الف شخص فقط.

والتمايز الآخر الذي يوجد في داخل البلدان العربية يتمثل في توزيع الناتج المحلي العربي بالنسبة لكل بلد. واجمالاً نجد ٨ بلدان (الجزائر وليبيا والسعودية وعمان والكويت والامارات العربية والبحرين وقطر) يعيش بها خمس سكان العالم العربي وتستأثر بنحو ٧١ بالمئة من اجمالي الدخل المحلي، بينما ١٢ بلداً يخصها ٢٩ بالمئة فقط في حين ان سكانها يمثلون اربع اخماس سكان الوطن العربي.

يضاف الى ذلك اختلال هيكل الصناعة العربية، حيث يتركز ثلاث ارباع ناتج الصناعات التحويلية في العراق وسوريا والسعودية ومصر والجزائر والمغرب ويوزع الباقي على باقي البلدان العربية. ومن جهة اخرى فإن اسهام هذه الصناعات في الناتج المحلي يشكل ٦ بالمئة فقط

لمجمل البلدان في أواخر السبعينات، وهو ما يعني انخفاض اهميتها بالنسبة للاقتصاد العربي ككل حتى الآن وكذلك لمعظم الاقتصاديات لكل بلد على حدة. وان كان اخذ الصناعة ككل (تحويلية واستخراجية) في الاعتبار يعطي صورة مختلفة نسبياً لكل بلد حيث

ارقام

	عدد السكان (بالمليون نسمة)		نسبة السكان الذين يمكن الانتاج المحلي من الغذاء اطعامهم
	عام ١٩٨٤	٢٠٠٠	٢٠٠٠
ـ الجزائر	١٩	٣٩	٣٣
ـ موريتانيا	١,٦	٣	٤٦
ـ المغرب	٢٠,٣	٣١	٧٨
ـ تونس	٦,٧	١٠	٧٠
ـ ليبيا	٣,٢	٧	ـ
ـ مصر	٤٤,٣	٦٣	ـ
ـ السودان	٢٠,٢	٣٤	ـ
ـ الصومال	٤,٥	٧	٣٤
ـ الاردن	٣,١	٦	١٦
ـ لبنان	٢,٦	٣	٢٣
ـ سوريا	٩,٥	١٧	٦٠
ـ العراق	١٤,٢	٢٦	٣٨
ـ السعودية	١٠	١٩	١٧
ـ اليمن الشمالي	٧,٥	١٢	٣٥
ـ اليمن الجنوبي	٢	٣	٣٠

ـ الامارات المتحدة١		٢	٨
ـ عمان	١	٢	صفر
ـ الكويت	١,٦	٣	صفر
ـ البحرين	٠,٣٣	ـ	صفر
ـ قطر	٠,٢٦	ـ	صفر
اجمالي العرب	١٧٤	٢٨٧	

تسهم بما يقترب من سدس وثلث الناتج المحلي بالنسبة لكل من اليمن الشمالي والاردن وسوريا والمغرب ومصر وتونس، اما بالنسبة للجزائر والكويت والسعودية فهذا الاسهام يصل الى ٥٥ بالمئة، و٦١ بالمئة و٧٧ بالمئة على التوالي.

ولكن المشكلة الأساسية التي تضاف الى مشاكل الصناعة السابقة، هي ان ٦٠ بالمئة من القطاع الصناعي مخصص للسلع الاستهلاكية، بينما لا تحظى الصناعات المنتجة للسلع الأساسية الا على ٨ بالمئة فقط، وباقي النسبة للسلع الوسيطة.

ومعنى ذلك هو الاعتماد شبه المطلق للبلاد العربية في توفير احتياجاتها من السلع الصناعية الأساسية من السوق الرأسمالي الدولي التي ترتبط معه في معظم معاملاتها التجارية، مع ما يمثله ذلك من مزيد من التبعية التكنولوجية، بالاضافة الى انه تحطيم متزايد لهيكل الصناعة الهش القائم من جراء المنافسة عير المتكافئة بين السلع المحلية والأجنبية التي تحظى بتسهيلات جمركية تتنافى مع كل حرص على الصناعات المحلية.

واذا انتقلنا الى الزراعة العربية فإننا نشهد انها في حالة يرثى لها، فمنذ الستينات يتدهور معدل نمو الانتاج الزراعي والغذائي العربي. فقد سجلت معدلات نمو الانتاج الزراعي الصافي تدهوراً من ٣,٤

بالمئة الى ١,٨ بالمئة بين الستينات والسبعينات، وكذلك تدهور معدل الانتاج الغذائي من ٣,٣ بالمئة الى ٢,١ بالمئة بين الفترتين.

ويتترجم ذلك على مستوى البلدان فنجد معدل نمو الانتاج الزراعي السنوي بين ٦١ – ١٩٨٠ اقل من ٢ بالمئة بالنسبة لكل من الجزائر وموريتانيا واليمن الشمالي والصومال. بينما بلغ المعدل ما بين ٢ – ٣ بالمئة بالنسبة لكل من المغرب ومصر والعراق. واخيراً حظيت كل من تونس وليبيا والسودان والمملكة السعودية وسوريا واليمن الديمقراطي بمعدل يصل الى ٣ بالمئة او اكثر.

والأثر المباشر لتدهور القطاع الزراعي العربي من ناحية، وتزايد السكان من ناحية اخرى، هو حدوث عجز متزايد في الانتاج المحلي بحيث لا يوفي باحتياجات الشعب الأساسية، وبالتالي يتم توفير هذا العجز من السوق الرأسمالي العالمي مع ما يعنيه ذلك ايضاً من تبعية غذائية لها خطورتها على استقلال القرار السياسي العربي.

ويكفي ان نذكر انه بين ١٩٧٤ و١٩٨٢ ارتفعت كمية واردات البلاد العربية من الحبوب الغذائية والدقيق من ١١ مليون طن الى ٣٠ مليوناً، واذا كانت كمية واردات مصر قد زادت اقل من الضعف مثلها في ذلك مثل المغرب، فاننا نجد ان كمية الواردات قد زادت ٤ مرات بالنسبة لكل من الكويت وعمان والاردن، و٥ مرات بالنسبة للسودان

و١٠ مرات بالنسبة للصومال و١٢ مرة بالنسبة للسعودية.

ولكن لا بد من الحذر في استخدام مقولات المدرسة المالتوسية التي تدعي بان التزايد السكاني وراء كل ما يحدث من جوع، لأن السكان يتزايدون بمتواليات هندسية في حين ان الانتاج يتزايد بمتواليات عددية. فكما شهدنا منذ قليل حدث تدهور ملحوظ في كل من قطاعي الصناعة والزراعة. اي لم تحدث من قبل الانشطة الاقتصادية الانتاجية ملاحقة للتزايد السكاني.

ولقد عبر هذا الوضع عن نفسه بالانخفاض الذي حدث في معدلات

نمو الصادرات العربية في فترة السبعينات بالمقارنة بالستينات، بل اصبحت هذه المعدلات سالبة في عديد من البلدان، وفي الوقت نفسه تزايدت معدلات الواردات من السوق العالمي عشرة امثال بالنسبة لمصر، بل ١٤ مرة بالنسبة للعراق بين الفترتين وبمعدلات اخرى لمعظم البلاد العربية.

وتفسير ذلك ان النمو السكاني العربي وفر ايدي عاملة كثيفة في بعض البلدان، ولكن لم يقابل هذه الزيادة توسع في قاعدة الاقتصاد الانتاجية...

ونظراً لحدوث هذا الاختلال طوال عقود طويلة لم تجد الأيدي العاملة امامها الا حلولاً سلبية، تمثلت في هجر الأنشطة الانتاجية القائمة التي لم تعد توفر لها الدخل الكافي لتأمين حياتها وتجديد قوة عملها امام تفشي ظاهرة التضخم، وبالتالي توجهت اما الى الهجرة الى مناطق اخرى او انشطة اخرى. وكان هذا التوجه في معظمه نحو انشطة غير انتاجية، اي الى انشطة لجلب الربح السريع (تجارة الشنطة، السمسرة، التهريب... الى اخر الأنشطة الريفية) وادى ذلك الى مزيد من تحطم الهياكل الانتاجية الزراعية والصناعية، وبالتالي مزيد من تعميق التبعية والتخلف. الى جانب ما يعنيه ذلك من اختلال في العلاقات الاجتماعات واتساع فئات المعدمين، وتعميم عقلية وشخصية عربية تبتعد عن العمل الانتاجي شيئاً فشيئاً وتنصرف الى حل مشاكلها فردياً بغض النظر عن مشاكل المجتمع ككل.

في ظل هيكل الاقتصاد العربي المختل، مثله في ذلك مثل اقتصاديات البلاد المتخلفة في معظمها، نجد ان التوجه الأساسي لها هو الانتاج لمادة اولية زراعية او صناعية من اجل التصدير. فيضاف هذا العامل للعوامل السابقة من مظاهر الاختلال، لينتج اقتصاداً غير قادر على الوفاء بحاجات الشعوب الاجتماعية الأساسية. وبالتأكيد يأتي في المقدمة انتاج الغذاء.

واذا كانت مشكلة الغذاء هي جوهر موضوعنا، فاننا نسعى الى

تقليب الأمور على وجوهها حتى نبين أين ومتى سيدق ناقوس الخطر لبعض شعوب البلاد العربية. والواقع ان هذا الناقوس دق منذ زمن بعيد حينما بدأت تتزايد تبعية البلدان العربية للخارج في توفير احتياجاتها الغذائية.

ففي الستينات (٦١ – ١٩٦٥) كانت البلاد العربية تحقق اكتفاءاً ذاتياً يصل الى ٨٥ بالمئة بالنسبة للحبوب الغذائية و٩٢ بالمئة من الانتاج الحيواني وفي النصف الأول من السبعينات انخفضت نسبة كفاية الحبوب الى ٨٤ بالمئة واللحوم الى ٧٣٪ تقريباً اما السكر

فتعاني البلدان العربية في اجمالها من عجز كامل منه ونحو نصف احتياجاتها من الزيوت تستوردها من الخارج.

ولعل اهم المواد الغذائية التي تعاني البلاد العربية من النقص فيها تتمثل في الحبوب الغذائية. وكان اجمالي هذا النقص ١١ مليون طن تم استيرادها عام ١٩٧٤ ويقدر ان تصل هذه الفجوة في افضل شروط نمو زراعي عربي الى ٣٥ مليون طن عام ٢٠٠٠.

واذا كان من المقدر ان يرتفع سكان الوطن العربي من ١٧٤ مليون نسمة في الوقت الراهن الى ٢٨٧ مليوناً عام ٢٠٠٠، فإنه من الضروري معرفة ماذا تعنيه هذه التبعية للخارج في توفير الغذاء الضروري لشعوبها. وسوف نستند في هذه المعرفة على ثلاث دراسات اجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هما «الزراعة عام ٢٠٠٠» و«الزراعة عام ٢٠٠٠ وانعكاساتها على اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا»، و«الأرض والسكان» وجوهر السؤال المطروح هو: كم من البشر تستطيع الأرض المتوفرة في العالم ان تطعم من البشر عام ٢٠٠٠؟

وتتوصل الدراسات الى ان الأرض المتوفرة في ١١٧ بلداً متخلفاً تكفي اطعام ١,٦ مرة عدد سكان اجمالي هذه البلدان مجتمعة المقدر آخر القرن في حالة زراعة الأرض كلها بالمواد الغذائية وفي ظل معدلات تنمية ضعيفة، الا ان هذه الأرض نفسها بامكانها اطعام ٤ اضعاف السكان لو كانت معدلات التنمية متوسطة و٩ اضعاف السكان عام ٢٠٠٠ اذا كانت معدلات النمو شديدة الارتفاع، اي مع افضل استخدام للتربة والمبيدات ووسائل الري والمخصبات... الى آخره. ولكن لو اخذنا كل بلد على حدة فإننا سوف نشهد مجاعات في كل صوب.

ومع تطبيق افضل المعايير على البلاد العربية منفصلة، اي باخذ كل بلد على حدة، لا نخفي اننا سوف نشاهد صوراً لا تسر.

البلدان العربية ذات الوضع شديد الحرج، اي تلك التي لا تستطيع اطعام سكانها اخر القرن، حتى لو زرعت كل ارضها الزراعية المتاحة مواداً غذائية واستخدمت اعلى معدلات النمو، يمكن تقسيمها كالآتي:

ـ البلدان المحظوظة: اي تلك التي بامكانها اطعام قسم كبير من سكانها مقارنة بالبلاد الاخرى، وهي المغرب بنسبة ٧٨ بالمئة من السكان وتونس ٧٠ بالمئة.

ـ البلدان الأقل حظاً: وتشمل كل من سوريا التي يمكنها امداد ٦٠ بالمئة فقط من السكان بالطعام، وموريتانيا ٤٦ بالمئة والعراق ٣٨ بالمئة واليمن الشمالي ٣٥ بالمئة والصومال ٣٤ بالمئة والجزائر ٣٣ بالمئة واليمن الجنوبي ٣٠ بالمئة ولبنان ٢٣ بالمئة والسعودية ١٧ بالمئة والاردن ١٦ بالمئة والامارات العربية المتحدة ٨ بالمئة فقط!.

ـ البلدان عديمة الحظ: او تلك التي ليس بامكانها اطعام سكانها وهي البحرين والكويت وقطر وعمان.

وربما نسمع فوراً تعليقاً وما المشكلة اذا لم تكن بعض البلدان قادرة على الوفاء بانتاج الطعام الضروري فانه يمكنها الشراء من السوق العالمي؟!

وسوف نتغاضى عن البعد السياسي واستخدام الغذاء كسلاح من قبل الدول المصدرة وذلك مؤقتاً لنرى هل الأمر بالفعل من السهل الرد عليه هكذا فقط ثم طرحه جانباً؟

اولاً: ان معظم البلاد العربية تعاني من مديونية خارجية تفوق الخيال احياناً بالنسبة لبعضها. وان هذه المديونية تبلغ نصف اجمالي الناتج المحلي العربي ككل في الوقت الراهن.

وتصل هذه المديونية في اليمن الشمالي والعراق والجزائر الى اكثر من خمسي (١/٥) الناتج المحلي الأجمالي لكل بلد منها. وتصل الى ٥٨ بالمئة منه بالنسبة لتونس و٦٢ بالمئة لمصر، وثلاث ارباع الناتج المحلي للاردن وتزيد عن ذلك بالنسبة للصومال. اما البلاد التي تعاني من حالة كارثية ومأسوية اكثر من تلك السابقة فهي اليمن الشمالي التي

تصل ديونها الى ٨٤ بالمئة من ناتجها المحلي و٩٨ بالمئة بالنسبة للمغرب و١٠٨ بالمئة للسودان و١٤١٪ بالنسبة لموريتانيا.

كيف اذن يمكن لمثل هذه البلدان ان توفر احتياجات سكانها المتزايدة في السنوات القادمة، في الوقت الذي تلتهم فيه اعباء الديون وحدها قسماً هائلاً من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات تصل بالنسبة لسوريا على سبيل المثال الى اكثر من ١٤ بالمئة والى ١٥ بالمئة بالنسبة لتونس و٢٥ بالمئة لمصر والى ٣٠ بالمئة للجزائر و٣٧ بالمئة بالنسبة للمغرب؟!

ثانياً: ان التدهور الذي تعاني منه مجمل الأنشطة الاقتصادية الانتاجية العربية سواء كان ذلك في الزراعة ام الصناعة سوف يتفاقم لا محالة مع استمرار عجز الاقتصاديات القطرية عن احداث تحويلات جذرية، سببها الاختلال في توجيه الاستثمارات والاختلال في العلاقات الاجتماعية للانتاج، وانعدام التخطيط القطري، وفتح السوق المحلي امام المنافسة الأجنبية، وتفاقم ظاهرة التضخم الذي تستورده البلاد العربية مع تزايد حجم وارداتها ومديونيتها للسوق الرأسمالي العالمي.

ثالثاً: ان استمرار اعتماد الاقتصاديات العربية على تصدير سلعة او اثنين كمحرك اساسي لدوران انشطتها الانتاجية سوف يواجه في القريب نقطة حرجة لن تمكنه من مداومة هذا الدور نظراً للشلل الذي سوف يصيب مجمل الاقتصاديات وتحولها الى اقتصاديات ريعية فقط تبحث عن الكسب السريع والمباشر، وبالتالي لن يتوفر لدى كثير من الدول من العملات الأجنبية ما يمكنها من استيراد احتياجاتها الأساسية من الغذاء.

رابعاً: ان تفرد مجموعة من البلدان العربية بوضع افضل من حيث اعتمادها على تصدير النفط يحتاج الى وقفة. فهذه الثروة

النفطية توصف بأنها غير قابلة للتجدد ومهددة بالنفاد. وطبقاً لتقديرات الخبراء لو اتخذنا معدلات استخراج النفط للبلاد العربية عام ١٩٨٢ كأساس فإن الفترة التي سينفذ فيها نفط الكويت سيأتي بعد ٢١٧ سنة والعراق ١١٥، وابوظبي ٩٨ والسعودية ٦٨ وليبيا ٥٣ والجزائر ٣٢ وقطر ٢٨ وعمان ٢٣ ومصر ١٢.

وهنا تدخل مجموعة من العوامل في الاعتبار: من ناحية من المقدر ان ينمو الاستهلاك الداخلي مع تزايد السكان، وكذلك سيحدث بالمثل بالنسبة للطلب العالمي على الطاقة. بمعنى اخر فإن معدلات استهلاك الاحتياطي العربي ستكون اسرع من هذه الفترات بكثير. من ناحية اخرى فإن هناك سياسة عالمية لايجاد طاقة او طاقات بديلة، خاصة فيما يتعلق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة، فاذا عبر ذلك عن نفسه في استمرار انخفاض طلب هذه البلدان على النفط فإن ذلك يعني ان الطلب سوف يكون متزايداً من طرف البلدان الرأسمالية المتخلفة بصورة اكثر، وهي بلدان تعاني من مشكلات حادة ايضاً، مثلها في ذلك مثل البلاد العربية، وفي كثير من الأحيان اكثر سوءاً. يعني هذا ان اسعار النفط سوف تعاني انخفاضاً ملموساً في السنوات القادمة، خاصة وان الدول الرأسمالية تقوم بالتخطيط استراتيجياً لهذا الهدف.

وفي التصور ان خطأ البلاد العربية في عدم تطوير صناعات مرتبطة بصناعة استخراج النفط، اي تلك المتعلقة بتصنيع الآلات والمعدات اللازمة للاستخراج والتكرير وكذلك الصناعات البتروكيماوية، سوف يمثل ورقة جديدة للضغط على البلاد العربية كلما تقلص احتياج السوق الرأسمالي للنفط.

وانطلاقاً من وضع البلاد النفطية فإننا نستطيع ان نقول ان انماط توجيهها للفائض من رؤوس اموالها نحو السوق النقدي الدولي سوف يعني في السنوات القادمة نوعاً من اكل الذات، او استهلاك الأصول لتوفير الطعام لشعوبها، خاصة وان تلك البلدان بالذات هي اكثر بلدان العالم العربي عدم قدرة في توفير احتياجات شعوبها من الانتاج

الغذائي المحلي. فالبلدان المصدرة للنفط لن يصل معدل الاكتفاء الذاتي فيها بالنسبة للحبوب الا الى ٥٧ بالمئة فقط اخر القرن الحالي، وهذا يبين مدى الضغط الذي سوف يقع عليها من الناحية الغذائية.

هذه الأوضاع الاقتصادية، وتطورها الاحتمالي نحو التدهور، بوعي او بدون وعي، من قبل اصحاب القرار الاقتصادي والسياسي العربي، يؤدي الى حذر رأس المال الأجنبي في المشاركة في اي مشروع استثماري بعيد المدى، وبالتالي الاسهام فقط فيما يتفق مع طبيعة من يحث على زيادة معدلات الربح السريع والمضمون. اي التوجه نحو الأنشطة الريعية. ومن ناحية اخرى فرض شروط شديدة القسوة لكي يقبل الحضور للاسهام في اي نشاط، اذ يحرص ان يسترد سريعاً اصول رأس ماله قبل حدوث اي اضطرابات اقتصادية وسياسية من

جراء اشتداد ازمات البلدان المتخلفة ومنها العربية.

ومن ناحية اخرى فإن رأس المال الأجنبي لا يعجز وسيلة لتشديد شروطه، برفع معدلات الفوائد على القروض ورفع قيمة الدولار (العملة المسيطرة عالمياً). واتخاذ اجراءات صارمة لضمان اصول

قروضه. وكل تلك عوامل قد يلجأ اليها لاستبدال الأنظمة بعد رفع حدة ازمات المجتمع داخلياً، واستبدالها باخرى ترتب له شروطاً افضل لمزيد من نهب الفوائض الاقتصادية في البلدان العربية، وفرض شروط وانماط نمو معين يتفق اساساً مع انماط تطوره وتخدمه هو اولاً وبالذات من الخروج من ازمته على حساب البلاد الأخرى.

ويكفي ان نقرأ وثيقة داخلية لاحدى الهيئات المالية الدولية ومعاونيها من مستشارين وواضعي الاستراتيجية لنكتشف الكيفية التي يتوجه بها رأس المال الى البلاد العربية. وكيف يقلع عن التوجه اليها بناء على تحليلات التوتر الاجتماعي والسياسي في كل بلد.

في احدى الوثائق الاستراتيجية الدولية لتوجه رأس المال نحو البلدان المتخلفة نجد ان في العالم ٥٠ بلداً في وضع يتميز بالقلاقل السياسية، ومن بين هذه البلدان نجد بالطبع البلدان العربية. ولكن تتباين فيما بينها. ويحتل في التصنيف مركز الخطورة من يقترب من البلدان من رقم ٥٠ في الترتيب، وبالنسبة للبلاد العربية تأخذ السعودية رقم ٣ اي اكثر البلاد العربية استقرار سياسياً واجتماعياً وبالتالي افضل البلاد التي يجب على رأس المال التوجه اليها دون خطر منظور او قريب يليها الكويت (رقم ٦) والامارات العربية وقطر (٧) وعمان (٨) والبحرين (٩) والجزائر (١٨) والاردن (٢٢) ومصر (٢٣) وتونس (٢٤) وليبيا (٣٣) وسوريا والعراق (٣٥) والمغرب (٤٤) والسودان رقم ٥٠، اي اكثر البلاد تقلقلاً في التصنيف.

وبناء على تحليلات مماثلة يقوم بها البنك الدولي والهيئات النقدية

الدولية الأخرى يتم تحديد خطة توجه رأس المال وسياسة كل بلد ومحاولات اختراقه او الابتعاد عنه. وما نريد ان نخرج به من طرح فكرة رأس المال الدولي عن تحليل مجتمعاتنا العربية، هو ان السنوات القادمة، سيتزايد فيها تدهور الوضع الاقتصادي العربي وسوف تزداد القلاقل الاجتماعية والتوترات السياسية هنا وهناك، حيث ستكون عديد من البلاد غير قادرة على توفير طعام شعوبها، وسيعني ذلك بالنسبة لهذه الهيئات النقدية عدم المشاركة في اي مشاريع من اي نوع مع بلدان يعرفها بانها تمر بخطر سياسي، ولو اخذنا مثالاً واحداً، وهو مصر التي اتخذت سياسة الانفتاح الاقتصادية كسياسة عامة منذ السبعينات، اي تشجيع رأس المال العربي والأجنبي على الحضور والاستثمار بشروط مجزية، فإننا نصل الى ان بعد ١٠ سنوات من هذه السياسة لا يشكل رأس المال الامريكي في حزيران (يونيو) ١٩٨٤ الا ٤ بالمئة فقط من جملة رأس المال المستثمر في مصر ٧ بالمئة من رأس المال المستثمر في المناطق الحرة بينما نجد ان رأس مال السوق الأوروبية المشتركة لا يشكل الا ٦ بالمئة بالنسبة لكل من المجالين.

والدلالة التي نستخلصها من ذلك هو ان شروط حضور رأس المال «لمد يد العون» سوف تتقلص مع تسارع اقتراب البلدان العربية من الرقم ٥٠ في تصنيف مراكز الاستراتيجيات الدولية. وسيكون لذلك اثره السياسي والاقتصادي الوخيم، اذ لن يعد يفلح اللجوء الى القروض، التي لن توافق الهيئات النقدية الدولية على منحها ولا الحضور للمشاركة في مشروعات يتهددها خطر التغير السياسي والاجتماعي.

وانطلاقاً من الوعي بالتاريخ كعملية يسهم الانسان في صنعها، يجب ان ينطلق افق التحليل الذي يسعى لتطوير اقتصاديات البلاد العربية من الابتعاد عن كل الاطروحات المغلوطة عن ضرورة المرور بمراحل تطور المجتمعات الأوروبية الغربية، فهذه المراحل مغلوطة تاريخياً لأن كل مجتمع يتمتع بخصوصيته، فهو لم يمر بمراحل المجتمعات الأخرى لا في نفس الفترة التاريخية ولا حتى بعد ذلك، الى ان وصل الجميع الى مرحلة التوحد في النمط الرأسمالي العالمي. وما زال يجمع كل مجتمع خصوصيته وتفرده.

من هنا فمحاولات التحليل المستندة الى هذه الفكرة لن تخدم الا الذهاب نحو الكارثة. وكذلك محاولات نقل تجارب الغرب «نقل مسطرة»، بالحرف، تصبح هي ذاتها عملية مسخ لنمط التطور الطبيعي المتفق مع الاحتياجات الأساسية وبناء على الموارد المادية المتاحة والاحتمالية.

ونسخ الغرب هو مزيد من السقوط في ازمته، وان كان الغرب يحاول الخروج بصعوبة بفعل تحكمه في بعض عناصر العملية التاريخية. ولأن ازمته جزء من طبيعة تطوره ذاتها، ولأنه يولد آليات التغلب عليها ولو مرحلياً، فإن البلاد التي «تغش» او تنقل تجربته لا تملك امكانيات التجاوز. وهذا هو ما نشهده على الساحة العالمية من ازمات تمتد هنا وهناك. وبالتالي فإن النموذج الذي يجب ان يحتذيه العرب في التطور والتنمية يجب ان يكون اساسه، ان العدو الذي نواجهه ليس اسرائيل فقط وانما الجوع ايضاً. وبالتالي يجب تطوير الاقتصاديات العربية بدءاً من هذه الفكرة.

أي رسالة أو تعليق؟